### لائحة لتنظيم منح ترخيص مزود خدمة رقمي

# مدير الهيئة لـ«الوطن» بهدف تأمين انتشار أوسع للخدمات الرقمية ورفع مستوى المصداقية والسلامة والموثوقية في التعاملات الإلكترونية

رامز محفوظ

أوضح مدير عام الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات وسيم الجنيدي في تصريح لـ«الوطن» لائحة الضوابط والنواظم الخاصة بمنح الترخيص إذ نصت على ضرورة أن يحقق المتقدم للحصول على الترخيص ما لا تقل نسبته عن ٦٠ بالمئة كعلامة تقييم وفق المعايير الفنية المنصوص عليها في الملاحق الخاصة باللائحة.

وأشار إلى أن الهيئة فصلت في الملاحق كل الجوانب الفنية المتعلقة بعمل مزود خدمة التصديق بهدف الوصول إلى أعلى مؤهلات وإمكانيات فنية لدى الشركة التي ستحصل على الترخيص، لما ينطوي عليه العمل في مجال التصديق الرقمي من مسؤولية لضمان صحة البيانات وضمان إجراء التعاملات الرقمية بموثوقية عالية، وذلك من خلال اعتماد أحدث التقنيات العالمية المتقدمة للتحقق من سلامة وسرية البيانات، مبيناً أنه ومن هذا المنطلق ستتم المفاضلة بين المتقدمين للحصول على الترخيص على أساس التقييم الأعلى لاختيار خمس شركات خلال السنوات الخمس الأولى من إصدار اللائحة للحصول على ترخيص مزود خدمة تصديق رقمي للقطاع الخاص.

وبين أن الأطر التنظيمية اللازمة لمنح التراخيص لمزودي خدمة التصديق الرقمي لمنح التراخيص لمزودي خدمات التصديق الرقمي للقطاع الخاص، تأتي في سياق تنفيذ إستراتيجية التحول الرقمي الوطني، ولأن الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات تعد الجهة المسؤولة بموجب القانون رقم /٧/ لعام ٢٠٢٣ عن إدارة سلطات التصديق الرقمي على المستويين الوطني والحكومي، وعملت الهيئة عبر مركز التصديق الرقمي على وضع الأطر التنظيمية اللازمة، لافتاً إلى أن الهيئة أصدرت اللائحة التنظيمية التي تحدد الضوابط والنواظم المطلوبة بموجب القرار التنظيمي رقم /١١/ تاريخ ٢٠٢٤/٨/١٨ الصادر عن وزير الاتصالات وتقانة المعلومات والتي تتضمن هذه اللائحة الشروط الإدارية والقانونية والفنية الضرورية للحصول على الترخيص، الأمر الذي يسهم في تعزيز الثقة والأمان في البيئة الرقمية.

وأشار إلى أن الهيئة عملت أثناء وضع الشروط اللازمة لترخيص مزود الخدمة على تحقيق التوافق مع القوانين والأنظمة النافذة والممثلة بسياسات السلطة الوطنية لبنية المفتاح العام، والقانون رقم ٧ للعام ٢٠٢٣ وتعليماته التنفيذية، وقانون المعاملات الإلكترونية النافذ، والنواظم والضوابط الخاصة به، وقانون التواصل على الشبكة ومكافحة الجريمة المعلوماتية النافذ والتعليمات التنفيذية الخاصة به، وسياسة التشفير الوطنية.

وأوضح الجنيدي بأن الهدف من إصدار الضوابط والنواظم الخاصة بمنح ترخيص مزود خدمة التصديق الرقمي هو نشر خدمات التصديق الرقمي عبر الترخيص لعدد من الشركات لتقديم هذه الخدمات وتأمين انتشار أوسع للخدمات الرقمية ورفع مستوى المصداقية والسلامة والموثوقية في التعاملات الإلكترونية.

وحول أهمية نشر خدمات التصديق الرقمي قال مدير عام الهيئة إن التصديق الرقمي يعتبر عاملاً أساسياً وبنية تحتية رقمية حتمية لعمليات التحول الرقمي لما له من خصائص أهمها إثبات أصالة الوثائق الإلكترونية وإعطاؤها الحجية القانونية (التحقق)، والحد من عمليات التزوير للوثائق والمعاملات وانتحال الهوية (عدم الإنكار)، والمساهمة في حماية البيانات وسلامتها (سلامة المحتوى)، وخلق بيئة عمل رقمية آمنة وموثوقة (السرية)، حيث تأتي أهمية نشر هذه الخدمات من خلال توحيد المعايير والمتطلبات اللازمة للحصول على الترخيص، مما يسهل تقييم ومقارنة مقدمي الخدمة، إضافة إلى زيادة الثقة بتحديد معايير واضحة وشفافة، بحيث يمكن للجهات المعنية مثل الحكومة والمستخدمين أن تثق أكثر بمقدمي خدمات التصديق، فضلاً عن تحفيز الابتكار من خلال إتاحة الضوابط للعموم الأمر الذي سيشجع على تقديم خدمات جديدة ومبتكرة في مجال التصديق الرقمي، مما يعزز المنافسة في السوق، كما تأتي أهميتها من خلال الامتثال الأفضل حيث تساعد اللائحة الجهات والشركات على الالتزام باللوائح المحلية والدولية المتعلقة بالأمن السيبراني وحماية البيانات، وتكمن أهميتها كذلك باعتبارها تساهم في دعم نمو الاقتصاد الرقمي من خلال زيادة نشر وتحسين الوصول إلى الخدمات الرقمية، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز الاقتصاد الرقمي وتوسيع نطاق الأعمال، إضافة إلى تقديم خدمات موثوقة ويساهم ذلك في توفير شهادات رقمية موثوقة يمكن استخدامها في تطبيقات متعددة مثل التوقيع الرقمي والتصديق وتشفير البيانات.

وكانت الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات قد أصدرت مؤخراً اللائحة التنظيمية المتعلقة بالضوابط والنواظم الخاصة بمنح ترخيص مزود خدمات تصديق رقمي للقطاع الخاص المعتمدة.

> يشترط ألا يقل تقييم المتقدم للترخيص عن ٦٠ بالمئة من المعايير الفنية في اللائحة

### مجدداً الذهب يرتفع

# الغرام يصل إلى مليون و٧٠ ألفاً وليرة الذهب تتجاوز ٨,٨ ملايين ليرة سورية

الوطن

ارتفع سعر الذهب في السوق المحلية ٧ آلاف ليرة سورية للغرام الواحد عيار ٢١ قيراطاً عن السعر الذي استقر عليه يوم السبت الماضي.

وحسب النشرة الصادرة عن الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق أمس، سجل غرام الذهب عيار ٢١ سعر مبيع مليوناً و٧٠ ألف ليرة، وسعر شراء مليوناً و٦٩ ألف ليرة، في حين سجل الغرام عيار ١٨ سعر مبيع ٩١٧ ألفاً و١٤٣ ليرة وسعر شراء ٩١٦ ألفاً و١٤٣ ليرة.

وحددت الجمعية سعر مبيع الأونصة عيار ٩٩٥ بـ٣٨ مليوناً و٥٠٠ ألف ليرة سورية، وسعر مبيع الليرة الذهبية عيار ٢١ بـ٨ ملايين و٨١٠ آلاف ليرة.

وأكدت الجمعية على الحرفيين ضرورة الالتزام والتقيد بالتسعيرة النظامية الصادرة عنها، وإعطاء فاتورة نظامية عليها لصاقة «كيو آر»، على أن يتم استيفاء الرسم المالي بعد احتساب سعر الذهب للقطعة مضافاً إليه أجور التصنيع، مشيرة إلى أن أي مخالفة تُعرض الحرفي للمساءلة القانونية والمالية، كما يمكن إرسال الشكاوى على أرقام الجمعية.

ارتفعت أسعار الذهب عالمياً خلال تعاملات أمس الثلاثاء، لتتداول قرب أعلى مستوياتها على الإطلاق، مع متابعة آخر مستجدات التوترات الجيوسياسية.

وعلى صعيد التداولات، استقرت العقود الآجلة للذهب تسليم كانون الأول عند مستويات ٢٦٥٤ دولاراً للأونصة. وذلك بعدما سجلت مستويات ٢٦٦٤,٦ دولاراً للأونصة في وقت سابق من الجلسة.

وقال بيب جون رونج خبير الأسواق لدى آي.جي: إن استمرار تصاعد التوتر في الشرق الأوسط لفترة أطول، قد يؤدي إلى بقاء أسعار الذهب في مسار تصاعدي.

### منهج عمل لمستقبل الاقتصاد في سورية من تلاقي الرؤى وتكامل الأفكار وتحديد الأهداف

# الحموي: المرسوم ٢١ أعاد انتخابات الغرف إلى نصابها والحق لأصحابه لتعود الغرف إلى ألقها

الوطن

افتتح المرشح باسل الحموي لقاءه بمشاركة مرشحي قائمة «الفيحاء» لانتخابات غرفة تجارة دمشق مع كبار رجال الأعمال والتجار، بتوجيه عظيم الشكر والعرفان للرئيس بشار الأسد لإصداره المرسوم رقم ٢١ لعام ٢٠٢٤، والذي أعاد بموجبه أمور الانتخابات في غرف التجارة إلى نصابها والحق لأصحابه لتعود الغرف التجارية السورية إلى سابق عهدها وألقها.

ونوه بضرورة أن يكون هذا المرسوم منارةً وهدىً وسبيلاً يُمكّن التاجر أن يختار من يمثّله خير تمثيل، وبأنه أعاد البوصلة إلى مكانها الصحيح وأنصف القامات التجارية العريقة التي أصبح يمكنها الوصول إلى مجالس الغرف بأصوات تاخبيها.

وأكد أن المرسوم جاء ليصحح خطأ كان يقع في الفترة السابقة تسبب بعزوف الكثيرين خلال الفترة السابقة عن الترشح وحتى عن المشاركة في الانتخابات.

وقال: نحن اليوم نحتاج إلى بناء اقتصادي ولَبنات متعددة على جميع الصعد للوصول إلى التطلع الأمثل الذي أطلقه الرئيس الأسد لمفهوم (الأمل بالعمل).

وأضاف: يلقى اليوم على عاتق التجار، صفوة المجتمع السوري الاقتصادي، المساعدة في بناء الوطن.

وأول أمارات هذه المساعدة هو النجاح الأمثل لهذه الانتخابات وإنجاحها وصولاً لإعطاء الدور الريادي للتُجّار للنهوض بواقع هذا البلد المعطاء.

وقال: نؤكد أهمية هذه المرحلة التي تتطلب التكاتف والتعاضد فيما بيننا لتحقيق البيان الانتخابي الذي تم اختياره منهجاً عملياً لمستقبل الاقتصاد في سورية، والذي جاء انطلاقاً من تلاقي الرؤى وتكامل الأفكار وتحديد الأهداف للمرشحين في قائمة الفيحاء الانتخابية للوصول إلى جسر تواصل بين التجار والجهات الحكومية من جهة والمستهلك من جهة مقابلة.

### البيان الذي تلاه المرشح الحموي

١-إعادة هيبة وسمعة التاجر السوري المتمثلة بالتقوى والرحمة والأمانة.

٢-العمل مباشرة على تعديل قانون حماية المستهلك رقم ثمانية المتضمن حبس التاجر في حال المخالفة البسيطة واستبدالها بغرامة مالية.

٣-إحداث أكاديمية غرفة تجارة دمشق للتدريب المهني والتجاري ومنح شهادات معتمدة.

٤-تشكيل لجان فرعية من أعضاء الهيئة العامة للغرفة من كل الأسواق ليكون هناك تواصل دائم ومباشر بين مجلس إدارة الغرفة واللجان الفرعية.

٥-إنشاء غرفة إلكترونية آسوة بالغرفة العالمية مهمتها تقديم التسهيلات للتجار بأسرع وقت.

٦-تفعيل دور الغرفة لأخذ مكانتها الصحيحة للمشاركة في صنع القرار التجاري.

٧-إحداث لجنة التحكيم داخل الغرفة تضم مستشارين قانونيين على نفقة الغرفة.

٨-العمل على توسيع علاقة التبادل التجاري مع الدول التي تعيد علاقتها السياسية مع سورية.

٩-إحداث صندوق للتجار المسجلين لدى الغرفة ليكون عوناً لهم في حالات الطوارئ والكوارث.

١٠-العمل على إعادة الثقة بين التاجر والدوائر المالية الحكومية واعتماد النفقات المقدمة من التاجر.

١١-تفعيل لغة التواصل والتعاون مع جميع غرف التجارة والصناعة والزراعة والسياحة والاتحادات والعمل وفق سياسة مشتركة هادفة.

١٢-العمل على إعادة التجار ورؤوس الأموال من الخارج للاستثمار في بلدهم ضمن مناخ مريح ومريح.

١٣-إنارة الأسواق الرئيسية في مدينة دمشق بشكل كامل.

وتمنى المرشح الحموي أن يكون نجاح التاجر السوري في المرحلة القادمة في التصدير أكثر من الاستيراد، مؤكداً ضرورة التعاون والتنسيق مع باقي الاتحادات والاستفادة من التجارب العالمية، بما يخدم نجاح الزملاء نحو هذا التوجه بشكل أكبر.

وحول أحد المطالبات بضرورة تخفيض مؤونة الاستيراد، وعد الحموي أنه وإن كتب للقائمة النجاح سيتم بشكل دائم نقل طلبات التجار والتواصل مع الحكومة لحل أي مشكلات تواجه العمل.

وشدد الحموي على ضرورة توزيع مقاعد مجلس إدارة الغرفة بعدل بين جميع القطاعات التجارية وفقاً للثقل الحقيقي لكل قطاع في السوق، وقال: عند تشكيل القائمة اتفقنا على اختيار ٧ أعضاء من الشريحة الأولى وترك ٣ كراسي متاحة أمام مرشحي القطاع الغذائي بعد تعذر ضَمهم عند تشكيل القائمة، وبما يضمن المشاركة الصحيحة لكل القطاعات، فمن غير المقبول أن يتم تمثيل قطاع على حساب البقية.

وختم الحموي بالقول: أستطيع أن أقول إن قائمة الفيحاء لديها منظومة عمل مستقبلي مستمدة من الواقع ولها خصوصية الجد والتطبيق (قولاً وفعلاً)، ونتمنى أن يتم التصويت بناء على دراسة وعلى قرار سليم، ونعاهدكم أن نبذل قصارى جهدنا لتحقيق كل ما جاء في بياننا.

بدوره المرشح ياسر اكريم أكد أهمية ممارسة الناخبين لحقهم الانتخابي والإدلاء بصوتهم للذين يستحقونه ويمثلهم أحسن تمثيل خاصة، منوهاً بأهمية المرسوم ٢١ الذي سيحقق العدالة في التمثيل الصحيح بوصول المرشحين بأصوات ناخبيهم الحقيقيين.

وشرح اكريم كيفية الانتخاب وفقاً للآلية الجديدة للانتخاب مقدماً شرحاً وافياً عنها بحيث لا يقع أي خطأ بأداء الناخب لصوته لمرشحه، مؤكداً أن البرنامج رائع ويتوافق مع متطلبات العملية الانتخابية..

وختم بالقول: مرحلة النصر السورية بحاجة لاستكمال في الجانب الاقتصادي كما تحقق في الميدان، والبداية تنطلق من نجاح هذه العملية الانتخابية.

### «الإسكان» تفتح باب الاكتتاب أمام ٣٨ شاغلاً من مستحقي السكن البديل

# الظاهر لـ«الوطن»: لمن لم يحضر الاكتتاب السابق والدفعة الأولى تحدد حسب المساحة

راما العلاف

أوضحت مديرة المؤسسة العامة للإسكان راما الظاهر لـ«الوطن» أنه تم تخصيص المستحقين للسكن البديل الذين لهم حق الاكتتاب ولكنهم لم يحضروا في الاكتتاب السابق، فتم منحهم فرصة الاكتتاب حالياً وعددهم ٣٨ فقط موضحة أن المكتتبين هم أشخاص منذرون بالهدم ومستحقون للسكن البديل في المنطقة، في حين التخصص يتم فيه دعوة المكتتبين للتخصص كلما زادت جهوزية الأبنية لدى المؤسسة بنسبة معينة ليتم تخصيصهم في المحاضر والشقق المعينة.

وفيما يخص الدفعة النقدية الأولى أوضحت الظاهر أن المبالغ تتراوح بين مليونين و٦٠٠ ألف ليرة سورية وتتجاوز ٨ ملايين بقليل وذلك وفقاً للمساحة إذ تتراوح مساحة الشقق من ٤٠ إلى ١٢٠ متراً مربعاً ويترتب على المكتتب بعدها أقساط شهرية.

وإشارت إلى أن دفعة التخصيص يمكن تسديدها على ٣ دفعات لأنها أكبر من دفعة الاكتتاب وتتراوح بين ٣٠ إلى ٥٠ بالمئة حسب جاهزية المقسم المخصصين به وذلك وفقاً للقرار التنظيمي للسكن البديل.

وأعلنت المؤسسة العامة للإسكان عن فتح باب الاكتتاب للشاغلين المستحقين للسكن البديل اعتباراً من بداية شهر تشرين الأول المقبل ولغاية الـ٣ من تشرين الثاني القادم وفق الفئة والمساحة والدفعة الأولى المستحقة.

وبينت المؤسسة في إعلان لها يوم أمس أن عدد المستحقين ٣٨ مواطناً عليهم تقديم طلبات الاكتتاب وتسديد الدفعة النقدية الأولى ومن ثم مراجعة المؤسسة واستلام بطاقة الدفع الإلكتروني اعتباراً من بداية شهر كانون الأول القادم، وفي حال تعدد الشاغلين المستحقين للسكن البديل بمسكن واحد يتم تقديم تفويض إداري أو وكالة قانونية لأحدهم مصدقة أصولاً.

ولفتت المؤسسة إلى أنه يجب على الشاغل المستحق المشمول بالإعلان تسديد الأقساط الشهرية المترتبة عليه حسب الفئة التي اكتتب عليها اعتباراً من بداية العام القادم، مبينة أنه في حال تأخره عن تسديد ثلاثة أقساط شهرية متتالية يعد اكتتابه ملغى من دون الحاجة إلى إنذاره أو إخطاره وتعاد له مدفوعاته محسوماً منها النفقات الإدارية المترتبة عليه، ويعتبر هذا الإعلان بمنزلة تبليغ شخصي وإنذار نهائي.